

التقرير اليومي

2007/1/29

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الأمريكية

لعبة الأرقام ما هو عدد الجنود الضروري "للزيادة"؟

بقلم فريدريك كاغان

18 كانون الثاني 2007

كان المنتقدون للخطة المقترحة من قِبَل مجموعة تخطيط العراق (ISG)، التابعة لمؤسسة المشروع الأميركي، يشيرون الى التباينات والفروقات بعدد الجنود المطلوبين لتوفير الأمن المذكورة في كتاباتي، وفي خطة ISG وتصريحات بوش.

وكنت قد أشرت قبل إعلان خطة مجموعة العراق (ISG) الى أنّ الخطة قد تتطلب زيادة 80,000 جندي إضافي لتطهير منطقة العاصمة بغداد بكاملها، بحسب معايير مكافحة التمرد التقليدية، وفي ظل مختلف الظروف الأخرى. ولم أُويد عملية كهذه. وكنت قد أشرت بشكل دائم، ومرة أخرى قبل خطة ISG، الى أنني كنت أعتقد بأن الأمر قد يستلزم حوالي 50,000 جندي إضافي لتطهير كامل بغداد والسيطرة عليها، لكنني أشرت أيضاً الى أنه علينا تطهير أجزاء من المدينة بقوات أقل بخطة مرحلة ومنطقية.

ومن ثم جمعت فريقاً من خبراء التخطيط العسكري والإقليمي في محاولة لتحديد عدد القوات المطلوب بدقة أكبر، ووصلنا الى نتيجة بأن المقاربة الأفضل هي التركيز على أكثر المناطق أهمية في بغداد- الضواحي السنية والسنية الشيعية المختلطة المحيطة بالمنطقة الخضراء على جانبي النهر- وهذه العملية ستتطلب زيادة مؤلفة من 5 فرق قتالية من ألوية الجيش أو حوالي 25,000 جندي. ولم نحاول إحتساب عدد جنود الدعم الذين هم جزء أساسي من زيادة كهذه، لأنها كانت تتخطى إمكانيات مجموعة صغيرة كمجموعتنا- إنّ حسابات كهذه تتطلب فريق تخطيط عسكري كبير مع إمكانية الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً بكثير حول إنتشار قواتنا مما كان متوفراً لدينا.

وبسبب الإرباك المحتمل المحيط بعدد الجنود في كل مجموعة من مجموعات الوحدات، فإنّ خطة ISG تركز على عدد الألوية والكتائب العسكرية. وتظل هذه الطريقة هي الأفضل لدراسة

الزيادات أو التخفيضات المقترحة. ومع ذلك، فإنّ عدد الجنود على الأرض يُعتبر رسالة هامة وتستحقّ الدرس. وبتقديري، فإنّ الزيادة الكاملة المطلوبة في بغداد ستكون بحدود 35,000 جندي تقريباً. بما في ذلك قوات الدعم الإضافية. ووصلت مجموعة ISG أيضاً الى نتيجة تقول بأنه كان من المهم نشر فرقتين حربيّتين من كتائب المارينز في محافظة الأنبار - حوالي 7000 جندي؛ وربما 10,000 مع كل عناصر الدعم التابعة لهما. عندها، سيكون العدد الكامل لقوات الانتشار الإضافية التي إقترضناها حوالي 45000 جندي ومن أفراد المارينز، مقسمين بين الأنبار وبغداد. وإني أؤيد مقترحات مجموعة ISG.

إنّ بيانات إدارة بوش الموجزة حول الأعداد التي تشتمل عليها خطة الإدارة معقدة. فالإدارة تختصر الزيادة الى خمسة ألوية في بغداد وكتيبة واحدة في الأنبار. وتقول الإدارة بأنّ الألوية الخمسة تتألف من حوالي 17500 جندي، والكتيبة من حوالي 4000 جندي لتصل الزيادة الى حوالي 21500 جندي ومن أفراد المارينز.

ويشير المنتقدون الى خططنا الى التناقض والتفاوت بين توصية مجموعة ISG بـ 35,000 جندي محارب، وبين نقاش الإدارة بزيادة هي أقل من 22,000 جندي محارب، مع الإشارة الى أنّ أياً من الإثنين لم يعمل على وضع قائمة لعدد جنود الدعم الإضافيين الضروريين.

ويتألف لواء الجيش الأميركي الآن، بحسب القانون، من فوجين مناوريين (قوات قتالية)، وفوج سلاح المدفعية وعدد من عناصر الدعم الأخرى التي تُعتبر جزءاً دائماً من تنظيمه. إنّ عملية نشر الألوية في العراق لا تحتاج الى تشكيلات كبيرة من سلاح المدفعية. وبذلك، فإنهم يدرّبون أفواجهم من سلاح المدفعية كمشاة، وبذلك يخلقون وبشكل مؤثر ثلاثة أفواج مناورة.

إنّ سلسلة أحجام اللواء مبنية على نموذج الوحدة، لكنها بمعدل يصل الى حوالي 35000 جندي لكل لواء. وإنّ تصورات الإدارة مبنية على ذلك التقدير. أما في الواقع، فإنّ الجيش الأميركي لا ينشر، ببساطة، الألوية ويرسلها الى القتال، وإنما يرسل بدلاً من ذلك فرق قتالية للألوية (BCT). وكل واحدة من هذه الفرق تتضمن لواء كالذي وصف سابقاً، لكنه يشمل أيضاً عناصر دعم إضافية كالمهندسين، الشرطة العسكرية، عناصر لوجستية إضافية وهكذا، والتي تُعتبر ضرورية لتفعيل عمل اللواء في الحرب.

وفي عملية مكافحة التمرد في بلد كالعراق، فإنّ هذه القوات الإضافية بكاملها تعتبر هامة لنجاح المهمة بكاملها بنفس درجة أهمية الجنود المحاربين. وتختلف أحجام هذه الفرق (BCT) بالطبع، لكنها تصل بمعدلاتها الى أكثر من 5000 جندي. وبما أنّ هذه هي التشكيلات التي سيتم نشرها وإستخدامها في الواقع في العراق، فإنني كنت أعمل على تقدير عمليات الانتشار على هذا الأساس: 5 فرق قتالية من الألوية تشمل حوالي 25,500 جندي؛ فريق قتالي من كتائب المارينز يشمل حوالي 4000 جندي. وبذلك، فإنّ الزيادة المختصرة لإدارة بوش هي الآن أكثر بكثير، وتصل الى حوالي 29,000 جندي بدلاً من 22,000- وبكلمات أخرى، إنّ هذا العدد هو أقرب الى العدد الذي أوصت به مجموعة ISG، وعندما يتم إضافة جنود الدعم الضروريين، يصبح العدد أقرب الى الأعداد الكاملة التي كنت قد قدرتها قبل صدور خطة ISG. أما ما يتبقى، فهو أن نرى إن كانت إدارة بوش ستتناغم مع هذه الخطة.

إنّ مفهوم نشر اللوائين الأولين في حين الإمساك بالألوية الثلاثة كإحتياط يُعتبر متناقضاً مع الخطة التي خرجت بها مجموعة ISG، ولا أعتقد أنها سوية. كما أنني لست راضياً بالكامل عن تخفيض الفريقين القتاليين من كتائب المارينز (RCT) الى فريق واحد. بالإضافة الى أنّ عناصر أخرى من خطة الإدارة هي في حالة تناقض وإختلاف مع خطة ISG، خصوصاً بما يتعلق بتأكيد الإدارة على وضع العراقيين في المقدمة على كل المستويات، بما في ذلك المستوى التكتيكي وشبه التكتيكي. إلا أنّ القائد الجديد الجنرال دايفيد بيترايوس لم يتول القيادة بعد، وسيكون من الأفضل أن ننظر ونترقب خطته قبل التعليق على المقترحات التي قد تتخذ، أو لا تتخذ، شكلاً صلياً.

.....

تعزير قوة جيشنا
بيان 2007 لمبادرات السياسة الاتحادية
البيت الأبيض

زيادة حجم الجيش وفياتق المارينز

سيعمل الرئيس بوش الليلة بتوصية وزير الدفاع بوب غايتس ويطالب الكونغرس بتفويضه العمل على زيادة القدرة العسكرية الكاملة لجيشنا الفاعل والمارينز الى حدود 92,000 جندي ومارينز في السنوات الخمس المقبلة.

هذا الحجم الأكبر للمارينز والجيش سيوسع قدرات قواتنا المسلحة ويخفض الضغط الموجود على القوة العسكرية وعلى المقاتل، الذي كان سببه عمليات الإنتشار في الحرب العالمية على الإرهاب. وقد يستلزم بعض الوقت لكي يصبح هؤلاء الجنود الجدد متوفرين للإنتشار، لكن من المهم أن يعلم رجالنا ونساؤنا العاملين في الخدمة بأنّ القوة البشرية الإضافية والموارد هي في الطريق.

- الجيش الأميركي: 65,000 جندي إضافي، ما يجعل المجموع 547,000 جندي.
- فيالق المارينز الأميركي: 27,000 مارينز إضافي، ما يجعل المجموع 202,000 جندي.

الإستفادة من النجاحات التغييرية في الجيش

لقد سبق للجيش أن قام بخطوات تغييرية لزيادة حجم قواته القابلة للإنتشار من دون زيادة الحجم الكلي للقوات. فالجيش أعاد رصف 57,000 جندي من مجموع العاملين في الجيش، الإحتياط والحرس في مجموعات كفاءات ومهارات مطلوبة بشدة. كما تم إعادة رصف 3000 جندي بوظائف إدارية وتسهيلات الدعم الى قوة عسكرية للجيش عملانية قابلة للإنتشار.

خطوتان نحو قوة أكبر

- الخطوة الأولى: إن اقتراح الرئيس سيجعل القوة المؤقتة تزيد من سلطة الكونغرس المخولة له في قانون تفويض الدفاع الوطني بالمرسوم الدائم FY 2006.
- الجيش الأميركي: يجعل الزيادة المؤقتة الحالية المؤلفة من 30,000 جندي زيادة كاملة.
 - فيالق المارينز الأميركي: يجعل الزيادة المؤقتة الحالية المؤلفة من 5,000 جندي زيادة دائمة.

الخطوة الثانية: تجنيد جنود إضافيين في الجيش والمارينز حتى العام 2012.

- الجيش الأميركي: تجنيد 6000 جندي جديد في العام 2007، 7000 جندي كل عام حتى العام 2011 و 1000 جندي في العام 2012.
- فيالق المارينز الأميركي: تجنيد 4000 جندي مارينز في العام 2007، 5000 جندي مارينز كل عام حتى 2010 و 3000 جندي في العام 2011.

التعديل الإستراتيجي لرايس

بقلم دايفيد إغناطيوس، واشنطن بوست

26 كانون الثاني 2007

ما هي الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط؟ لقد وضعت وزيرة الخارجية رايس مخطط لإطار عمل جديد مبني على ما دعتة "إعادة رصف الصفوف" للدول التي تريد إحتواء إيران وبدائلها الإسلاميين الراديكاليين.

وكانت تعليقات رايس عبارة عن شرح تام مفصل وغير عادي للمجهود الأميركي الجديد لإنشاء تحالف فعلي بين إسرائيل والدول العربية المعتدلة ضد التطرف الإيراني. وقالت بأنّ المقاربة الجديدة تعكس تنامي الهواجس العربية من محاولة إيران نشر نفوذها من خلال بدائلها: "بعد الحرب في لبنان، بدأت صورة الشرق الأوسط تتوضح بالفعل من خلال عنصر التطرف المتحالف مع إيران، والذي يشمل سوريا، حزب الله وحماس".

وقد يرى المنتقدون لسياسة رايس الإصطفائية بأنها رهان يحمل مخاطر عالية من قبيل إدارة بوش في منطقة تستقطب أساساً حرباً عراقية وصراعاً طائفياً. إنّ تفكير إدارة بوش حول إعادة الإصطفاف يفسر مقاومتها لعملية إشراك سوريا وإيران، كما أوصى بذلك تقرير بيكر- هاملتون. فبحسب ما قالت رايس: " لديكم فيلم يتحرك عبر المنطقة. فالحرب على لبنان بلورت المشهد للجميع، لا يمكنكم ترك الأمر عند هذا الحد... إذا ما ركزتم على إشراك سوريا وإيران، فإنكم قد تفقدون الفرصة للقيام بإعادة رص الصفوف".

وتطرح إستراتيجية الإصطفاف أسئلة عدة ليس أقلها المفارقة الشاذة بدعم المقاومة السنية ضد إيران في نفس الوقت الذي تزيد فيه الولايات المتحدة من دعمها العسكري للحكومة الشيعية في العراق. لكن، وكما هو الأمر مع أية إستراتيجية، فإن فكرة الإصطفاف لرايس تملك ميزة تقديم أساس للنقاش والتفكير الحذر حول منطقة جاثمة على حافة بركان.

ضياح لبنان

بقلم دايفيد هورنيك

26 كانون الثاني 2007

دمجت حرب الشهر الإسرائيلية ضد حزب الله في الصيف الماضي بعض الهجمات الجوية الفعالة على قواعد الصواريخ مع أنشطة مربةكة وغير حاسمة على الأرض. وفي 11 آب، وعندما ظهر أنّ إسرائيل، بعد الدروس التي تلقتها، أنها على وشك إطلاق حملة برية جديدة ضد حزب الله، فرض مجلس الأمن الدولي القرار 1701 وأوقف العمليات العدائية.

وعادت اللحظة المتوقعة لحزب الله ليصبح، مرة أخرى، هاجس أميركا وإسرائيل، وذلك في اضطرابات يوم الثلاثاء القاسية بقيادة حزب الله ضد حكومة السنيورة، والتي كانت فصلاً مشؤوماً آخر في التدهور السريع للبلاد. وبما أنّ مطلب حزب الله الأساسي هو حل الحكومة نفسها، فإنّ حدوث نزاعاً أكبر بدأ أمراً مؤكداً، وإستمر الوضع بشغب سني- شيعي يوم الخميس في جامعة بيروت العربية أودى بحياة أربع أشخاص.

وفي مؤتمر باريس (3) لأجل لبنان، تعهد الأفرقاء العرب والغربيين بمبلغ 7,6 مليار دولار لمساعدة لبنان المتضرر من حرب الصيف ومن الدين الوطني العام الهائل. إلا أنّ مستقبل البلاد معرض لخطر وشيك، بحيث أنّ فكرة التعافي الإقتصادي المتدرج للبنان ومساعدته بذلك تبدو فكرة سيرالية حاملة.

وقد قادت الحساسية العالمية تجاه النشاط العسكري الإسرائيلي في الصيف الماضي الولايات المتحدة ودولاً عربية أخرى الى إنقاذ حزب الله وضمّان سقوط لبنان في مأزق أعماق. فتحديد إسرائيل يعني أنه لم يتبقّ هناك قوة مولية للغرب لمكافحة الراديكاليين على الأرض.

إنّ سقوط حكومة السنيرة قد يشكل نصراً كبيراً بالنسبة لمحور نصر الله- الأسد- أحمددي نجاد، ما يجعل الحرب مع إسرائيل أمراً مؤكداً كما يحفز الشيعة وعوامل التطرف الأخرى على التحرك أكثر في الشرق الأوسط. إنّ الأمل المتبقي الوحيد هو أن تعمل الضربات العسكرية الغربية الحتمية على إيران، وربما سوريا، على سحب ألم تطور وخيم كهذا بعيداً عن مأساة لبنان.

دافوس: نشوء إستراتيجية أميركية جديدة حول إيران

بقلم أناتولي كالتيسكي

تايمز أون لاين

25 كانون الثاني 2007

كانت المواضيع الرئيسية المعلنة في دايفوس هي الإرهاب والعراق. وكان السياسيون العراقيون يلحون على الرئيس بوش البدء بمحادثات مع جيران العراق ومحذرين البيت الأبيض من أي عمل عسكري على المواقع النووية الإيرانية، سواء من قبل أميركا أو إسرائيل، لأنّ ذلك قد يؤدي إلى إنتشاره في العراق بشكل كارثي.

لماذا إذن يرفض بوش البدء بمحادثات مع إيران وسوريا كما أوصت لجنة بيكر- هاملتون؟ ولماذا يبدو أنه يقوم، بدلاً من ذلك، بزيادة التوتر العسكري مع إيران؟ فالمسؤولون العراقيون لا يفترضون، بحسب هذه الملاحظة الواضحة، أنّ التشدد الأميركي يمكن أن يشكل طريقة لإحضار إيران إلى طاولة المفاوضات. إلا أنه في الوقت الذي يجري به البحث تحت السطح للوصول إلى هذا الهدف، بدأت تظهر ثلاثة مواقف إستراتيجية مشجعة وأكثر أهمية في المحادثات مع محللين وسياسيين شرق أوسطيين في دايفوس.

نبدأ بالمقدمة بأنّ أميركا كانت في الواقع قاسية على إيران، لتشجيع المعارضة الداخلية لسياسات المواجهة المتطرفة للرئيس أحمددي نجاد. وقد بدأ الآن توجيه ثلاث مواقف سياسية لإنجاز هذا التحول في السياسة الإيرانية. الأول، والواضح، هو المجهود الأميركي لتخفيض حالة العنف في العراق- أو إفشاله، على الأقل إلى مستوى إستعراض قوة ضد الميليشيات الشيعية المدعومة إيرانياً، ولتذكير طهران بأنّ أميركا تحافظ على قدرتها على تعبئة ونشر قوة عسكرية ساحقة.

الموقف الثاني هو إثارة جلجلة يهودية حول البرنامج النووي الإيراني، خصوصاً التهديدات شبه العلنية لقصف إسرائيل، والذي ربما يكون حتى بأسلحة نووية تكتيكية.

الموقف الثالث، والمتعلق بالسياسة الأميركية تجاه إيران، هو أقل ظهوراً للعيان، لكنه قد يتحول ليصبح أكثر أهمية. والفكرة هي منع الهيمنة الإيرانية المهددة بتحريك ما يسمى بفكي كماشنة إقتصادية تتألف من ديبلوماسية مالية من جهة، وسياسة طاقة من جهة أخرى. وتقع المسؤولية الرئيسية لهذا الموقف على العربية السعودية، العضو الثالث للتحالف، وليس على أميركا وإسرائيل. ولا تتألف هذه الديبلوماسية المالية من عقوبات ضد إيران ثم التوافق عليها في مجلس الأمن الدولي في الشهر الماضي فقط، وإنما تشمل أيضاً مؤتمر المانحين المعقود لأجل لبنان في باريس هذا الأسبوع.

وقد بدأت العقوبات الدولية المشددة تعطي بعض التأثير على إقتصاد إيران المحلي، وعلى قدرته على القيام بالأعمال التجارية وعلى مردوده المالي عالمياً. وفي هذه الأثناء، يبرهن مؤتمر لبنان بأنّ الإنتلاف الأميركي- السعودي يمكنه أن يطابق وأن يتخطى الدعم المالي الذي تستخدمه إيران للتحدي بواسطة حزب الله، حماس وبدائل إقليمية أخرى.

وبالقيام بذلك، فإنّ الشراكة السعودية تعتبر شديدة الأهمية بسبب قدرتها على إنفاق مبالغ كبيرة من المال من دون إشراف أو مراقبة سياسة ومالية تواجه بها الإدارة من قبل واشنطن. وفي

أفضل الأحوال، فإنّ الكرم السعودي سيحثّ لاعبين أساسيين، ليس فقط في لبنان وإنما أيضاً في العراق وسوريا، على هجر المعسكر الإيراني. وفي الحد الأدنى، فإنّ الجهود السعودية لشراء الدعم في المنطقة سيغري إيران للدخول في منافسة على مزايده لن يكون بإمكان الإقتصاد الإيراني تحملها، ببساطة.

وهذا يصل بنا الى الموقف الأخير والأكثر أهمية والمتعلق بجوهر السياسة المناهضة لإيران: سعر النفط. يعتمد إقتصاد إيران على مبيعات النفط، الذي يشكل 90% من صادراتها، وحصّة مساوية تقريباً من ميزانية الحكومة. ومنذ تموز الماضي، سقط سعر برميل النفط من 78 دولار الى أكثر من 50 دولار بقليل، ما أدى الى إنخفاض بالعائدات يقدر بالثلث. وإذا ما إستمر سعر النفط بالإنخفاض الى 35 أو 40 دولار، فإنّ الخزينة الإيرانية ستعاني من العجز المالي.

.....

مجموعة الخدمات البحثية

Uscenter1@gmail.com